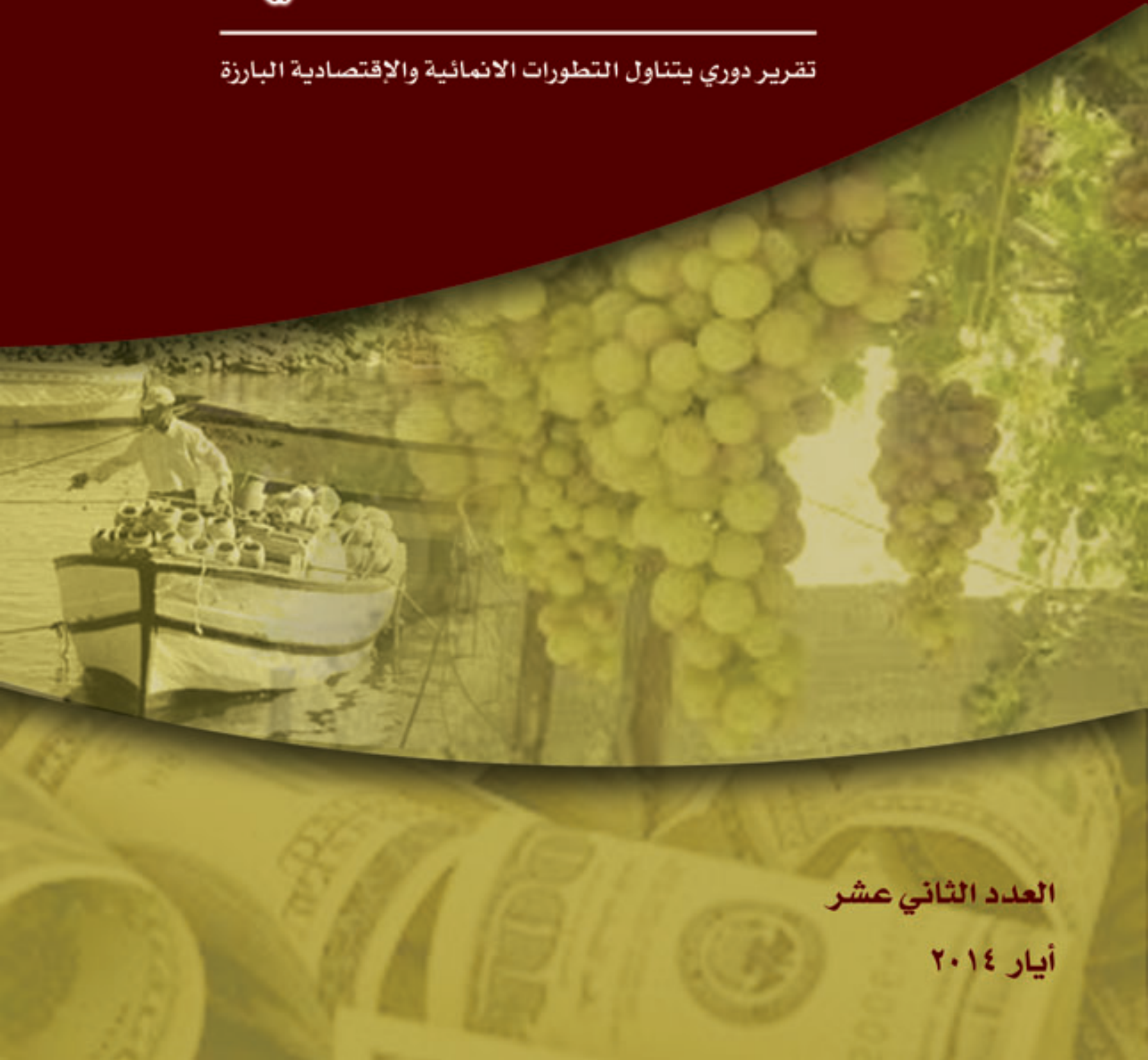


المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



التقرير الإيمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والاقتصادية البارزة



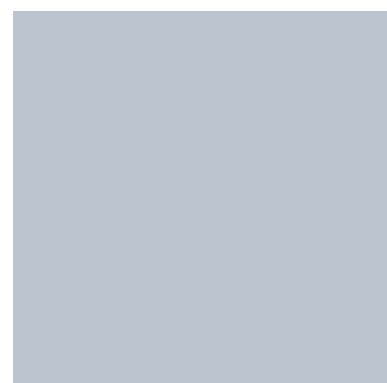
العدد الثاني عشر

أيار ٢٠١٤

التقرير الإنمائي

أيار ٢٠١٤

العدد الثاني عشر



التقرير الإنمائي



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث
والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة ببلدان الصادرة عن
مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: أيار ٢٠١٤ الموافق رجب ١٤٣٥ هـ

العدد: الثاني عشر

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد
- فوق صيدلية سبتي - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P.o.Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

٧	مقدمة العدد.....
٩	الفصل الأول : تحليل الأداء الاقتصادي لأسطول الصيد البحري اللبناني.....
١٢	أولاً: خصائص أسطول الصيد اللبناني.....
١٣	ثانياً: أداء أسطول الصيد اللبناني.....
١٧	ثالثاً: ديناميكية سوق المنتجات البحرية.....
١٩	رابعاً: معدل استهلاك الفرد في لبنان للمأكولات البحرية.....
٢٠	خامساً: تقييم وضع الصيادين الاقتصادي والاجتماعي.....
٢١	سادساً: التوصيات.....
٢٣	الفصل الثاني: الزراعة العضوية في لبنان.....
٢٥	أولاً: التعريف بالزراعة العضوية.....
٢٦	ثانياً: التطور التاريخي للزراعة العضوية في لبنان.....
٢٧	ثالثاً: تنظيم ومراقبة قطاع الزراعة العضوية في لبنان.....
٢٨	رابعاً: حجم ومكانة الزراعة العضوية في لبنان.....
٣٠	خامساً: تحديات الزراعة العضوية في لبنان.....
٣١	سادساً: الفرص المتاحة أمام هذا القطاع في لبنان.....
٣٣	الفصل الثالث : مؤشرات الحكم الرشيد وأثرها على النمو الاقتصادي في لبنان.....
٣٥	أولاً: مفهوم الحكم الرشيد.....
٣٥	ثانياً: مؤشرات الحكم الرشيد.....
٣٦	ثالثاً: أثر الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي.....
٣٦	١- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.....
٣٦	٢- مؤشر إبداء الرأي والمساءلة.....
٣٩	٣- مؤشر مكافحة الفساد.....
٣٩	٤- مؤشر سيادة القانون.....

٤٤	٥- مؤشّر نوعية الأطر التنظيمية
٤٥	٦- الفاعلية الحكومية
٤٦	رابعاً: آليات مختارة لتطبيق نظام الحكم الرشيد في لبنان
٤٩	الفصل الرابع: التأثيرات الاقتصادية للأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني
٥١	أولاً: النمو الإقتصادي
٥٢	ثانياً: القطاع السياحي
٥٣	ثالثاً: القطاع العقاري
٥٥	رابعاً: القطاع الخارجي
٥٧	خامساً: القطاع المصرفي والمالي
٥٩	سادساً: المالية العامة
٦١	الفصل الخامس: التأثيرات الاجتماعية للأزمة السورية على لبنان
٦٣	أولاً: الصحة
٦٥	ثانياً: التعليم
٦٧	ثالثاً: العمالة
٦٨	رابعاً: الفقر
٦٩	خامساً: التماسك الاجتماعي
٧١	الفصل السادس: إحصاءات ومؤشّرات
٧٣	مؤشّر الحرية الاقتصادية في لبنان
٧٥	قطاع تصنيع الدواء في لبنان
٧٦	قطاع الاتصالات في لبنان

مقدمة العدد

يكاد شعار «المبادرة الفردية»، كأحد أهم مبادئ الاقتصاد اللبناني الأساسية، يتحوّل إلى مجرد واجهة لإخفاء تقصير السلطات الرسمية المعنية تجاه قطاعات اقتصادية واعدة في لبنان لكنها تُركت لقدرها دون أي شكل من أشكال الدعم والرعاية. ومن هذه القطاعات أسطول الصيد البحري اللبناني، الذي يبقى من أكثر القطاعات تخلفاً ومعاناة رغم موقع لبنان الجغرافي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وامتلاكه شاطئاً لا يقلّ طوله عن ٢٢٠ كلم.

ومن هذه القطاعات أيضاً قطاع الزراعة العضوية كنظام إنتاج غذائي زراعي صديق للبيئة، يساعد في تجدد الموارد الطبيعية ويعزز المناعة الصحية، فضلاً عن الفرص الاقتصادية والمالية الواعدة التي يختزنها هذا القطاع، والذي يواجه تحديات كثيرة تعيق نموه وتطوره.

وفي ظلّ التآزم السياسي والفلتان الأمني، أقفل العام ٢٠١٣ على تدهور إضافي في مرتبة لبنان وفقاً لمقياس الحكم الرشيد، في مؤشر على تفشّي الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته على نطاق واسع، مع ما لذلك كله من تأثيرات مضاعفة في الحد من النمو الاقتصادي.

ومع اشتداد النزاع في سوريا وما يصاحبه من ازدياد مطرد في أعداد النازحين السوريين إلى لبنان، الذين فاق عددهم المليون نازح وفقاً لمعظم التقديرات في بلد يقارب عدد سكانه الأصليين أربعة ملايين نسمة، تضاعفت الضغوط على شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومرافق الخدمات العامة، التي تعاني أصلاً من قصور هيكلّي مزمن في الأداء. وقد باتت هذه المضاعفات تنذر بمزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية تتجسد معالمة في ازدياد أعداد الفقراء وانتشار الأمراض والجرائم بين المواطنين والنازحين على حد سواء.

هذه الموضوعات وما يتصل بها يتناولها العدد (الثاني عشر) من سلسلة التقرير الإنمائي بمزيد من التفصيل. في الفصل الأول، يُسلط التقرير الضوء على أبرز المعطيات التي تضمّنتها دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) حول أسطول الصيد البحري اللبناني، مع توصيات لتطوير هذا الأسطول.

وفي الفصل الثاني يعرض التقرير لأوضاع الزراعة العُصويّة في لبنان والتحدّيات التي تواجهها. ويتطرق الفصل الثالث إلى المؤشرات الإحصائية لآخر الدراسات المقارنة بشأن الحكم الرشيد في لبنان والمنطقة، ودور هذا الحكم في النمو الاقتصادي فضلاً عن أبرز الآليات لتطبيقه.

أما الفصلان الرابع والخامس فهما مخصصان لعرض مضمون الدراسة الحديثة التي قام بها البنك الدولي لدراسة تأثيرات الأزمة السورية على الاقتصاد والمجتمع اللبنانيين والكلفة المطلوبة سواء لمواجهة تبعات هذه الأزمة أو لإعادة الأوضاع الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

وفي الختام يستعرض الفصل السادس جُملة من المؤشرات الإحصائية، منها ما يتعلق بتطور مؤشر الحرية الاقتصادية في لبنان بالمقارنة مع دول العالم، ومنها ما يتصل بأداء قطاعي الدواء والاتصالات في السنوات الأخيرة.